بعض المؤشرات الاتجاهية للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد المتخلفة

الدكتور نبيل سدره محارب

البلاد المتخلفة ونماذج النمو الاقتصادى :

اتجهت عناية الاقتصاديين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى دراسة مشكلات النمو الاقتصادى بهدف القاء المزيد من الضوء على اهم العوامل التى تحكمه وتحدد معدلات حدوثه · وتميزت معظم هذه الدراسات بطابع قياسى اكد الاتجاه الرياضى العصرى فى ميدان المعرفة الاقتصادية · وكما هو المعهد دائما بالاسلوب الرياضى،عرف التجريد ــ الذى يقوم على اختيار مجموعة منتقاة من الفروض ــ طريقه الى مختلف هذه الدراسات وانعكس بالضرورة على نتائجها ·

وقد اتجه الاقتصاديون فى دراساتهم هذه اكثر من اتجاه · فذهب بعضهم الى محاولة قياس معدل نمو الدخل الاهلى اللازم للاحتفاظ بالتوازن الاقتصادى فى المجتمع عند مستوى التوظف الكامل ، وحاول آخرون قياس معدل النمو الممكن للدخل ، بينما اجتهد فريق ثالث فى قياس معدل النمو الاقتصادى الامثل · واتجهت قلة من الدارسين ايضا الى استحداث صياغات رياضية لما يمكن ان تكون عليه معدلات النمو الاقتصادى داخل مجتمع اشتراكى مخطط ، يحرص على تحقيق التوازن الدائم فى القطاع الخارجى منه · وبالاضافة الى ما تقدمه هذه الصياغات الرياضية من اسلوب للقياس ، فانها تسمح ايضا بالبدء بتحديد المعدل المرغوب للتنمية الاقتصادية ، ثم التعرف على المعدلات اللازمة للادخار او الاستثمار او التكوين الرأسمالى ·· الخ ، طالما عرفت القيمة الواقعية لبقية العوامل التى يتخذها هذا النموذج او ذاك كمعاملات ثابتة ·

وتكشف دراسة « نماذج النمو الاقتصادى » عن عدد من الخصائص المشتركة ·

فكثير من هذه النماذج يستند بطريق أو بآخر الى مفاهيم المنهج الكينزى الاقتصادى ، وان كانت قد انتزعته من طبيعته التى تنزع الى دراسة حالات « السكون المقارن » وطعمته بقدر متفاوت من « التغير الحركى » الذى لا يمكن ان يتجرد منه واقع الحياة ··

وغالبية هذه النماذج أيضا تفترض فروضا يتميز معظمها بكونه لصيقا بظروف المجتمعات المتقدمة رأسمالية كانت ام اشتراكية متجاهلة بذلك ما يمكن ان تصطبغ به المجتمعات المتخلفة من خصائص فريدة ليس لها فى البلاد المتقدمة نظير ..

وجميع هـــذه النماذج تمد نطاق دراستها الى مجتمعات جاوزت مرحلة الجمود الاقتصادى والاجتماعى ، بكل ما تحتويه هذه المرحلة من ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية تعوق فاعلية العوامل التـــى تـــدفع التكويـــن الرأسمالى ــ بعد بدء حدوثه ــ بصورة تلقائية فى المجتمعات الرأسمالية ، وبصورة مخططة فى المجتمعات الاشتراكية ..

وجميع هذه النماذج ــ آخر الامر ــ تفترض امكان توافر الحد الادنى المعقول من البيانات الاحصائية الدقيقة التى يمكن فى ضوئها قياس المتغيرات التى تتضمنها هذه النماذج ، كالدخل القومى ، ورأس المال القومى ، ومعدل الادخار الصافى ، ومعدل انتاجية رأس المال ، والميل الحدى للاستهلاك ، والميل الحدى للادخار ، والطاقة الانتاجية .. وغير ذلك..(١) .

وقد ترتب على هذه الخصائص المشتركة ان اصبحت نماذج النمو الاقتصادى بالنسبة لغالبية البلاد المتخلفة مجرد ضرب من ضروب الدراسة الاكاديمية نعنى بأن ننقله الى طلاب المعرفة الاقتصادية ، دون ان يكون له فائدة تطبيقية سوى ما يمكن ان يتحقق من جراء الاسترشاد بما تتضمنه صياغاتها فى محاولة تطوير مجموعة الاحصاءات المتاحة ، كنوع من الاعداد للتخطيط الذى يستهدف التنمية ، وفى محاولة اختيار افضل البدائل بين اساليب التنمية .

لسنا نستهدف بهذا اسقاط نماذج النمو الاقتصادى من مكانة علمية عالية تحتلها ، ولسنا ندعو الى التقليل من العناية التى ينبغى ان تعطى لها فى قاعات الدرس ، وانما كل ما نقصده هو تأكيد عدم امكان أخذ أى نموج منها كوحدة متكاملة بالنسبة لظروف البلاد المتخلفة وتفضيل الاكتفاء ببعض المؤشرات التى تفصح عنها بعض هذه النماذج ، والتى تتضمنها الدراسة النظرية لاساليب التنمية الاقتصادية ونتائجها . ومما يدعم هذا الرأى ان استخدام اى نموذج فى المجال التطبيقى يتطلب الالتجاء الى التقدير بالنسبة لقيمة متغير واحد او اكثر ، وهو امر يتميز فى البلاد المتخلفة باتساع المدى الذى يحدث فيه بصورة لا تقارن بنظيرتها فى البلاد المتقدمة . ويقودنا توقع المبالغة فى التقدير ، وتوقع تفاوت

---

(١) تعتبر معادلة سنجر لقياس المعدل السنوى لنمو الدخل الحقيقى للفرد من أبســـط الصياغات التى وضعت لهذا الغرض . ومع ذلك فانها تتطلب قياس بعض المتغـــيرات التى يتعذر قياسها فى ظروف المجتمعات المتخلفة . ووفقا لهذه المعادلة يكون معدل نمو الدخل الحقيقى للفرد مساويا لحاصل ضرب معدل الادخار الصافى فى انتاجية الاستثمارات الجديدة بعد طرح معدل تزايد السكان .

التقديرات بشدة (٢) فى ظروف البلاد المتخلفة ، الى المطالبة بعدم التعويل على نماذج النمو الاقتصادى ــ كما صاغها الاقتصاديون الاوروبيون ــ فى التعرف على ما تمخضت عنه الجهود المحلية المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ،وفى متابعة ما يمكن ان يتمخض عنه استمرار هذه الجهود فى تلك البلاد ٠

البلاد المتخلفة بين الاتجاهية والقياسية :

ان كافة البلاد المتخلفة تعانى ندرة فى الاحصاءات وقصورا فى اساليب تجميعها ٠ ويظهر هذا بنوع خاص فى احصاءات الدخل والناتج وكل ماله علاقة بالمتغيرات التى تتضمنها نماذج النمو الاقتصادى التى نقصدها ٠ وفى اعتقادنا ان الحاجة تكون فى هذه البلاد اكثر الحاحا الى معرفة ما تسفر عنه الجهود المبذولة لتحقيق التنمية من الناحية الاتجاهية منها الى معرفة معدلات النمو على اساس قياسى ٠ ويستند رأينا هذا الى ان الخروج من دائرة الجمود الاقتصادى فى هذه البلاد يسبق ويفوق فى اهميته كل ما عداه من مشكلات اقتصادية أخـــرى (٣) .

وبذلك يتركز الاهتمام فى البلاد المتخلفة ــ اذا ما تجاهلنا الجانب الدعائى ذا الطابع السياسى ــ على التأكد من ان الاقتصاد القومى يتحرك بصورة ايجابية نحو نقطة الانطلاق ، وانه لا يتراجع الى الوراء تحت وطأة تزايد السكان بمعدلات كبيرة،وضآلة انتاجية الاصول الرأسمالية القديمة والجديدة وارتفاع معدلات استهلاك هذه الاصول ، وتأثير عنصر المحاكاة الذى يؤدى الى انبثاق حاجات استهلاكية جديدة يعجز المجتمع عن مقابلتها بجهازه الانتاجى المتخلف ... وغير ذلك من العوامل التى يتحول الجمود الاقتصادى فى البلاد المتخلفة من جرائها الى نوع من الوباء المزمن(٤) .

ويبدو ان ما نحن فى حاجة اليه بالفعل ــ فى ضوء ما تقدم ــ لا يعدو ان يكون نوعا من النماذج المتواضعة التى تقوم اساسا على استخدام المؤشرات التى تكشف اتجاه الحركة الاقتصادية فى المجتمع المتخلف وفقا للمفاهيم العامة لفكرة النمو . غير انه من المتوقع أن يحول تواضع الاحصاءات المتاحة من الناحيتين الكمية والكيفية دون بناء هـــذه النماذج والمؤشرات على أساس المفاهيم

---

(٢) تراوحت تقديرات معـــدل الادخار الصافى فى الجمهورية العربية المتحدة فى أوائـــل الخمسينات بين + ٤٪ ، ــ ٢٪ من الدخل الاهلى ، وهذا مجرد واحد من كثير من الامثلة على تفاوت التقديرات بشدة بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية حيثما لا تتوافر احصاءات كافيـــة ذات دلالة عما يمكن أن تأخذه قيمتها الواقعية .

(٣) يذهب غالبية الاقتصاديين الى الاعتقاد بأن معدل نمو الدخل الحقيقى للفرد فى البلاد المتخلفة يميل الى كونه سالبا أو ضئيلا للغاية نظرا لضآلة امكانيات التنمية بها ، وما يضعه الاطار الاجتماعى والسياسى والنفسى المتخلف من معوقات فى سبيل الجهود التى تبذل لتحقيق التنميـــة .

(٤) B. Higgins, Economic Development, pp. 3 & 11 - 13. Also Albert & Hirschman, The Strategy of Economic Development, pp. 3 - 5.

الاقتصادية للناتج القومى والدخل القومى والاستثمار وانتاجية رأس المال ومتوسط الدخل الحقيقى ... وغير ذلك من المسميات الاقتصادية ذات الدلالة الخاصة · ويفرض هذا الوضع علينا ان نبحث عن ضالتنا فى نطاق آخر يتمثل فيما يعكسه النمو الاقتصادى من اتجاهات على حركة المتغيرات الاقتصادية الاخرى فى المجتمع ·

ليس هناك من يجادل فى ان التنمية الاقتصادية تستهدف اساسا زيادة الناتج القومى بمعدل يفوق معدل تزايد السكان فى المجتمع ، بحيث يتزايد نصيب الفرد من السلع والخدمات (٥) غير ان الرأى يكاد يكون قد استقر أيضا على أن اطراد التنمية الاقتصادية فى المجتمع يؤدى الى حدوث تغيرات اقتصـــادية محددة فى جوانب اخرى متعددة بخلاف متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ، او ما اصطلح على تسميته بمتوسط الدخل الحقيقى للفرد · ونذكر من هذه الجوانب تركيب التجارة الخارجية وتركيب الناتج القومى والحجم النسبى للعمالة البشرية ودرجة الوعى المصرفى (٦) الى غير ذلك . ويمكن القول أن التغير فى هذه الجوانب يكون له من الدلالة عن تحقق النمو الاقتصادى فى المجتمع مثلما يكون لتغير « نصيب الفرد من الناتج القومى » نفسه من دلالة فى هذا الميدان ·

صحيح ان تغير الدخل الحقيقى للفرد يكشف بصورة واضحة نتيجة الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وخاصة اذا اقترن بزيادة درجة التكامل فى الهيكل الاقتصادى ، ولاغرو فهو يمثل النتيجة المستهدفة من النمو الاقتصادى · غير انه اذا كانت ثمة ظواهر اقتصادية ترتبط فى تغيرها بتغير الدخل الحقيقى للفرد بعلاقات دالية طردية او عكسية ، فان تغير هذه الظواهر فى اتجاه معين يمكن فى رأينا ان يقدم قرينة على تغير الدخل الحقيقى للفرد فى الاتجاه الذى يتضمنه مدلول العلاقات الدالية القائمة · وتتمخض متابعة التغير فى هذه الظواهر ـ وفقا لمؤشرات محددة مستنبطة ـ عن سلسلة زمنية من البيانات المقارنة ، يمكن ان تكشف لنا اتجاه النمو الاقتصادى فى المجتمع ، دون ان يحتاج الامر الى قياس التغير الفعلى فى نصيب الفرد من الناتج القومى ·

اسلوب المؤشرات بين القبول والرفض :

ولسنا نتوقع لهذا الاسلوب ان يحظى بقبول عام من الاقتصاديين فى البلاد المتخلفة . فقد تأثرت جبهة منهم بالمنهج الرياضى الى حد تجاوز متطلبات النظرية الاقتصادية ، حتى اصبحت تشكل تهديدا للاطار النظرى للمعرفة الاقتصادية التى كان المفروض أن تستخدم الاساليب الرياضية لاغراض تبسيطها · وبالرغم من أن قلة من اعضاء هذه الجبهة مازالت تعرف الحدود التى يمكن ان تصل

---

(٥) B. Higgins, Op. cit, pp. 630.

(٦) H. Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth, pp. 40 - 41.

اليها الاساليب الرياضية فى خدمة المعرفة الاقتصادية ، فان الكثرة منهم قد انبهرت بما تكلفه هذه الاساليب من دقة فى القياس بحيث فقدت الحياد العلمى فى الحكم عليها وتقدير أهميتها ، ناسية كل ما تتصف به هذه الاساليب من استناد الى التجريد بدرجات تتفاوت وفقا للقائمين باستعمالها ومن ضرورة الاعتماد على التقدير حتى فى ظروف البلاد المتقدمة .

ليس معنى هذا اننا ندعى لاسلوب المؤشرات كفاية ما فى الكشف عن معدل النمو الاقتصادى الحادث ومعدل النمو الاقتصادى الممكن . ان كل مايستطيعه هذا الاسلوب هو القاء الضوء على اتجاه الاقتصاد القومى ، وما اذا كان يسير فى طريق النمو متأثرا بأساليب السياسة الاقتصادية المتبعة ، او أنه يقف جامدا او يتعرض لمزيد من التدهور برغم هذه الاساليب . وقد يتساءل البعض عن جدوى النتائج التى تعكسها متابعة النشاط الاقتصادى وفقا لهذه المؤشرات اذا لم تكن تساعد فى اختيار افضل البدائل من بين الاساليب الاقتصادية ، وفى التعرف على مدى قصور معدل النمو الاقتصادى الحادث بالنسبة لما يمكن ان يتحقق عن طريق الاستفادة بامكانيات المجتمع بأفضل صورة ممكنة . وفى رأينا ان أسلوب المؤشرات ــ كبديل مؤقت لاى نموذج اقتصادى متكامل ــ يمكن ان يمدنا بمعرفة عاجلة عن اتجاهات النمو فى أى مجتمع متخلف بدلا من الانتظار لفترة طويلة تسمح ببناء نموذج اقتصادى يستند الى قدر كبير من التقدير الذى قد يجانبه الصواب .

وبالرغم من دفاعنا عن أسلوب المؤشرات فاننا نعرف تماما ما يشوبه من قصور ومايمكن ان يترتب عن استخدامه من مخاطر .

فجميع المؤشرات التى يمكن أن تقترح فى هذا الصدد تكون بالضرورة محلا لاكثر من تحفظ واحد . وترجع هذه التحفظات الى أن التغير الموافق فى نتيجة هذا المؤشر او الاخر قد لا يكون نتيجة لحدوث التنمية الاقتصادية بقدر كونه مترتبا عما تتخذه السلطات من تدابير اقتصادية سعرية او مالية او احصائية أو جمركية او قانونية الخ ، دون ان يكون الامر متعلقا بزيادة حقيقية مناسبة فى الناتج القومى . ومن أمثلة ذلك نقص واردات السلع الاستهلاكية نتيجة لزيادة الضرائب الجمركية عليها دون أن يكون لهذا علاقة بزيادة الانتاج الوطنى من سلع الاستهلاك ونقص قيمة الصادرات من الحاصلات الزراعية والمواد الاولية نتيجة لتدهور أسعارها العالمية او انخفاض سعر صرف العملة الوطنية دون أن يعكس هذا تحولا عن تصدير هذه المنتجات الى تصنيعها . الى غير ذلك . ويبدو فى ضوء هذا النقد ان استقراء دلالة هذه المؤشرات يجب ان يتم بكثير من الحذر والعناية حتى لا تقودنا القراءة العشوائية الى نوع من التفاؤل أو التشاؤم غير المؤيد بالنسبة للاتجاه الانمائى .

وقد يحدث بالاضافة الى ماتقدم ان تتغير قراءة بعض المؤشرات فى الاتجاه الموافق الذى يشف عن تحقق النمو الاقتصادى بينما تعكس قراءة المؤشرات الاخرى دلالة غير موافقة . الا ان تحقق هذا الموقف لا ينبغى ان يصرفنا عن التعمق فى دراسة دلالته ، اذ ان بعض المؤشرات تكون اكثر تعبيرا عن تحقق

التنمية من بعضها الاخر ، كما انه ليس من المتوقع ان يحدث النمو فى مختلف الاتجاهات التى تؤدى الى تغير قراءة المؤشرات فى الاتجاه الموافق فى السنوات الاولى لحدوثه . وطالما اتصفت دراسة التغير فى قراءة المؤشرات المختلفة بالعلمية والجدية والتحفظ ، فانه من المرجح ان نتعرف من خلالها عن اتجاه التطور فى الاقتصاد القومى بالنسبة لمشكلة النمو .

ويمكننا ان نوجز التحليل المتقدم فيما يلى : ـ

١ ـ ان اتباع أسلوب المؤشرات الذى قد يكون بدائيا الى حد ما خير من الانتظار حتى يتم بناء النماذج الرياضية الاقتصادية التى لابد ان تقوم على تقديرات تشوبها المبالغة فى التفاؤل أو التشاؤم وتخضع لاعادة النظر فى ضوء النتائج الواقعية ، حتى نصـــل بعد فترة من الوقت قد تطول وقد تقصر الى نموذج متقن .

٢ ـ قد يؤدى اتباع اسلوب المؤشرات الى التقاعس عن بذل الجهود العلمية الكافية لبناء النماذج الاقتصادية الرياضية وهو أمر ننبه الى ضرورة تجنبه . فأسلوب المؤشرات ـ كما سبق ان اكدنا ـ لا يقدم بديلا تاما لاستخدام النماذج الاقتصادية الرياضية كأداة من أدوات التخطيط للتنمية .

٣ ـ ان معرفة الاتجاه من خلال المؤشرات لا يساعد على معرفة معدل النمو الحادث الذى يحدد ما اذا كانت الجهود المبذولة للتنمية ينبغى ان تستمر فى نفس الاتجاه وبنفس المقدار ، او ان الامر يتطلب تغييرها كما وكيفا وعلى ذلك فاننا ننصح بضرورة الاعتماد على الوسيلتين كلما وجدت البلاد المتخلفة الى ذلك سبيلا .

٤ ـ ان اسلوب المؤشرات يحتاج الى كثير من الدقة عند استقراء النتائج التى تكشف عنها هذه المؤشرات فلا جدال فى ان الدلالة تكون هنا ضمنية غير محددة بدقة ووضوح .

٥ ـ ان أهمية موضوع النمو وما يحتله من مركز فى اقتصاديات البلاد المتخلفة قد يستلزم أسلوبا أكثر احكاما من مجرد متابعة الاتجاه اذا ما توخينا تحقيق أكبر معدل نمو ممكن . ومع ذلك فان أسلوب النماذج الاقتصادية الرياضية بكل ما يشوبه من تبسيط للواقع وتجريد له ، وبكل ما يستند اليه من التجاء الى التقدير ، لا يمكن ان يقدم وسيلة منزهة عن القصور . لذلك ينبغى الاعتماد على أسلوب المؤشرات حتى يتيسر بناء النماذج . كما ينبغى الاعتماد بعد ذلك على الاسلوبين معا الى أن يتوصل العلم الى أسلوب جديد يسمو عما يعانيه هذان الاسلوبان من قصور ومجافاة للدقة الواجبة .

٦ ـ ان متابعة اتجاهات النمو عن طريق أسلوب المؤشرات قد يفيد فى اظهار جوانب القصور فيه ، بحيث يقود الى مزيد من الاهتمام بالاجهزة المعنية ببناء النماذج الاقتصادية الرياضية .

ويبدو مما تقدم أننا نحرص على الافادة بأسلوبى المؤشرات والنماذج الاقتصادية فى نفس الوقت كلما استطعنا الى ذلك سبيلا . غير أننا لا نحبذ الانتظار الى حين بناء النماذج ، وننصح بالمبادرة الى متابعة اتجاهات النمو على الاقل الى ان يصبح استخدام النماذج أمرا ممكنا فى ظروف البلاد المتخلفة التى تندر فيها الاحصاءات التى يعتد بصحتها .

المؤشرات الاتجاهية للنمو الاقتصادى :

تنقسم المتغيرات الاقتصادية التى نقصدها ــ وليس الناتج القومى من بينها ــ من حيث تأثرها بالنمو الاقتصادى الى مجموعتين رئيسيتين · وتتميز المجموعة الاولى بكونها بطيئة الاستجابة لما يتحقق من نمو اقتصادى ، بحيث لا يظهر تأثير النمو عليها الا فى الاجل المتوسط · ومن بين هذه المتغيرات درجة الوعى المصرفى وتركيب الناتج القومى · وتتميز المجموعة الثانية بامكان تغيرها من عام لاخر تحت تأثير النمو الاقتصادى ، ومن أمثلتها تركيب كل من الواردات والصادرات ودرجة العمالة النسبية . لذلك فاننا نقسم المؤشرات المقترحة الى مؤشرات فترية ومؤشرات سنوية ·

(أ) المؤشرات الفترية :

١ ــ درجة الوعى المصرفى :

المعروف انه كلما نما الاقتصاد القومى وزاد متوسط دخل الفرد وارتفع مستوى معيشة المواطنين ازداد اقتراب المواطنين من البنوك وانتشر الوعى المصرفى بينهم وارتفع مستواه · ويرتبط هذا عادة بزيادة نسبة ما يستقر لدى البنوك من البنكنوت المتداول ، ونقص نسبة البنكنوت المتداول خارج النظام المصرفى من جملة البنكنوت المتداول · ويحدث هذا التغير بصورة تدريجية بطيئة بحيث تكاد تتعذر ملاحظته الا فى الفترة المتوسطة التى تسمح لمستوى الوعى المصرفى ان يؤكد اثره على المتغيرات النقدية · ووفقا لهذا الرأى يمكن النظر الى نتيجة هذا المؤشر كل خمسة سنوات حيث ان تغيراته السنوية قد تصبح غير ذات دلالة على الاطلاق .

ويأخذ هذا المؤشر أحد صياغتين :

صياغة تعطى دلالة طردية عن النمو تمثلها النسبة الاتية : ــ

$$\frac{\text{قيمة البنكنوت فى حيازة البنوك التجارية}}{\text{جملة قيمة البنكنوت المتداول}}$$

وصياغة تعطى دلالة عكسية عن النمو تأخذ الشكل التالى : ــ

قيمة البنكنوت المتداول خارج النظام المصرفى

جملة قيمة البنكنوت المتداول

وتتكون قيمة البنكنوت المتداول التى تعبر عن المقام فى هاتين النسبتين من جملة البنكنوت المصدر بعد استبعاد قيمة البنكنوت فى خزائن البنك المركزى أما قيمة البنكنوت فى حيازة البنوك التجارية فأنه يمثل جملة النقدية بخزائن هذه البنوك ومقدار ودائعها لدى البنك المركزى بعد استبعاد قيمة قروضها من البنك المركزى من اجمالى هاتين القيمتين ٠

وغنى عن الذكر ان التغير فى درجة الوعى المصرفى الذى يبدو من خلال دلالة هذين المؤشرين ينبغى ان يكون تلقائيا حتى يصبح له دلالة انمائية ٠ أما اذا كان التغير مترتبا فى جانب منه عن اجراءات حكمية تتبعها الحكومة والسلطات النقدية ، فان معرفة دلالته بالنسبة للنمو الاقتصادى تغدو من الامور التى يتعذر اكتشافهـــا (٧) .

٢ ـ تكوين الناتج القومى :

تجتمع الاراء على أنه كلما ارتفعت نسبة الناتج من قطاعات الزراعة والصيد والرعى والصناعات الاستخراجية من جملة الناتج القومى كلما تضمن الوضع مزيدا من التخلف الاقتصادى (٨) . وتتناقص هذه النسبة كلما اطرد نمو الاقتصاد الوطنى ٠ ويستهدف هذا المؤشر التعرف على اتجاه النمو الاقتصادى عن طريق متابعة مايحدثه النمو من تغير هيكلى فى تكوين الناتج القومى ٠ والمعروف ان التغيرات الاقتصادية الهيكلية لا يمكن ان تتحقق الا على مدى فترة متوسطة من الزمن على الاقل ٠ لذلك فان النظر الى ماتكشف عنه قراءة هذا المؤشر من نتائج ينبغى أن يكون ايضا على فترات خمس سنوية متعاقبة .

ويلاحظ ان قصور الاساليب الاحصائية المتبعة فى حساب الناتج القومى وتفصيلات مكوناته وكذلك عدم دقة هذه الاساليب لا يشكل نقدا جوهريا يوجه الى نتائج هذا المؤشر . فطالما ان القصور وعدم الدقة ينصرفان الى طريقة الاحتساب كلها ، وان أساس هذه الطريقة لا يتغير من سنة لاخرى فان الاعتماد على نسبة بعض مكونات الناتج الى اجمالى هذه المكونات وعلى التغيرات التى تطرأ على هذه النسبة فى قياس التغير الاتجاهى يؤدى الى تلافى القدر الاكبر من عيوب الاساليب الاحصائية المتبعة ٠ ويرجع هذا الى ان تلك العيوب تكون متكررة فى طريقة الاحتساب من عام لاخر بصورة تؤدى الى ان يصبح التغير

---

(٧) يبدو أنه لا يستقيم الاخذ بدلالة هذا المؤشر فى البـــلاد الخاضعة لاسلوب التخطيط المركزى حيث تجرى العلاقات المتبادلة بين الجهاز المصرفى ووحدات الانتاج وفقا لنمط مخطط . وعلى أى حال فان هذه البلاد تكون قد بنت لنفسها نماذج اقتصادية رياضية قريبة من الاتقان بحيث يمكن أن تستغنى عن اسلوب المؤشرات الى درجة بعيدة .

(٨) H. Leibenstein, Op. cit.

الصافى فى النسبة المقترحة غير مشوب بها · هذا الا اذا افترضنا تغير الاساس الذى تقوم عليه طريقة الاحتساب من عام لآخر ، الامر الذى لا يمثل فى تقديرنا افتراضا مرجحا ·

ويمكن ان يأخذ هذا المؤشر ــ كسابقه ــ احد صياغتين : ــ

صياغة ذات دلالة طردية عن النمو تتمثل فى النسبة التالية : ــ

$$\frac{\text{قيمة الناتج من قطاعات الصناعة التجميعية والتحويلية}}{\text{اجمالى قيمة الناتج القومى}}$$

وصياغة ذات دلالة عكسية تتمثل فى النسبة التالية : ــ

$$\frac{\text{قيمة الناتج من قطاعات الزراعة والصيد والرعى والاستخراج}}{\text{اجمالى قيمة الناتج القومى}}$$

ب ــ المؤشرات السنوية :

١ ــ هيكل الواردات السلعية :

يعتمد المجتمع المتخلف على العالم الخارجى فى الحصول على الجانب الاكبر من احتياجاته الاستهلاكية ، ومن ثم فهو يقوم باستيرادها فى شكل سلع نهائية . ويترتب على هذا ان تشكل واردات السلع الاستهلاكية النهائية النسبة الكبرى من جملة واردات المجتمع المتخلف ·

ويعكس النمو الاقتصادى زيادة فى درجة استغلال عناصر الانتاج الوطنية ، الامر الذى يتضمن استخدامها بدرجة متزايدة فى احداث ناتج نهائى . لذلك يرتبط النمو الاقتصادى التدريجى بظهور تيار متزايد من السلع الوطنية التى يمكن أن تحل محل واردات السلع الاستهلاكية ومن البديهى ان استغلال عناصر الانتاج الوطنية بصورة متزايدة لايمكن ان يتحقق فى ظروف المجتمع المتخلف على أساس الاكتفاء الذاتى · لذلك فانه من المرجح فى ظروف هذا النوع من المجتمعات الا يعكس النمو الاقتصادى ذاته على هيئة تناقص فى واردات السلع الاستهلاكية فحسب وان يصاحب هذا التغير معظم الاحيان تغير عكسى يتمثل فى تزايد واردات المجتمع من المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والمعدات الرأسمالية ·

واستطرادا من هذه الحقيقة يمكن القول ان تزايد قيمة الواردات من المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والمعدات الرأسمالية بالنسبة لقيمة الواردات السلعية الاجمالية غالبا ما يعبر عن اطراد النمو الاقتصادى فى المجتمع .

ويخضع هذا الاستنتاج لانتقادين كلاهما قابل للدفع ·

فقد يقال أن تغير هذه النسبة يمكن أن يكون راجعا لارتفاع أسعار الواردات من المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والمعدات الرأسمالية بدرجة أكبر من ارتفاع اسعار بقية الواردات وجلها من السلع الاستهلاكية ، الامر الذى لا يمكن أن ينم عن حدوث أى قدر من النمو الاقتصادى داخل المجتمع المستورد · وغنى عن الذكر انه يمكن تعقب التغيرات السعرية فى الواردات والتعرف على مداها ، بحيث يتم القياس على أساس اسعار ثابتة أو على اساس كمى يعزل الجانب السعرى عزلا كاملا ·

وقد يقال من ناحية اخرى أن زيادة ما تشكله المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والسلع الرأسمالية كنسبة من أجمالى الواردات السلعية يمكن ان يكون نتيجة لنقص مقدار الواردات من سلع الاستهلاك ونقص القيمة الاجمالية للواردات السلعية بالتبعية ، دون أن يرتبط الامر بزيادة الواردات من السلع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية · وقد يكون هذا راجعا فى المحل الاول لنقص طارىء فى الدخل القومى للمجتمع المتخلف ، أو لاستحداث ضرائب جمركية على واردات السلع الاستهلاكية ، أو زيادة معدلات الضرائب المفروضة من قبل ، أو نتيجة لسياسة صرفية جديدة · ونكرر فى هذا الصدد أن مثل هذه الامور يمكن متابعتها والتأكد من حدوثها قبل أخذ نتيجة هذا المؤشر كمعيار للنمو الاتجاهى ·

ويمكن القول بصفة عامة أن التغير فى مقدار وقيمة الواردات من المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والمعدات الرأسمالية يجب أن يكون مطلقا ونسبيا لكى يتضمن دلالة عن اتجاه انمائى · أما اذا اقتصر التغير على النطاق النسبى دون المطلق فقد يكون مرده الى تناقص قدرة المجتمع على الاستيراد بوجه عام ، دون أن يتضمن الامر سلوكا مرتبطا بالنمو الاقتصادى ·

أما بالنسبة لواردات السلع الاستهلاكية فان النقص النسبى فى قيمتها يكون كافى للدلالة عن الاتجاه اذا لم يكن نتيجة لنقص اســـعارها ، ولا لنقص فى مقدارها مترتب عن سياسة تجارية أو صرفية مستحدثة · ولما كان من المتعذر عزل أثر التغير فى السياسات التجارية والصرفية على مقدار وقيمة الواردات من سلع الاستهلاك ، فانه يصبح من المستحسن أن تؤخذ دلالة مؤشر الواردات الاستهلاكية ودلالة مؤشر واردات المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والمعدات الرأسمالية كأمرين متلازمين ، وأن تتم متابعة التغير المطلق فى قيمتهما ومقدارهما بجوار التغير النسبى فيهما .

ويأخذ هذان المؤشران الصياغتين التاليتين :

أ ــ قيمة الواردات من المواد الخام والسلع نصف المصنوعة والمعدات الرأسمالية
جملة قيمة الواردات السلعية

ب ــ قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية
جملة قيمة الواردات السلعية

وتكون دلالة التغيرات فى قراءة المؤشر (أ) طردية عن الاتجاه الانمائى ، بينما تكون حركات المؤشر (ب) ذات دلالة عكسية ٠

٢ ــ هيكل الصادرات السلعية :

يتمثل الجانب الاكبر من الصادرات السلعية للمجتمع المتخلف عادة فى حاصلات زراعية ومواد أولية وسلع استخراجية ٠ ويؤدى النمو الاقتصادى الى تغير تدريجى فى هيكل الانتاج القومى يصاحبه تغير مقابل فى هيكل التجارة الخارجية ٠ ويتمثل هذا اما فى تغير هيكل الواردات السلعية فحسب وهو ما نحاول استيضاحه بواسطة المؤشر السابق ، واما فى تغير هيكل الصادرات السلعية فحسب بحيث تتزايد نسبة الصادرات نصف المصنوعة والتامة الصنع من جملة هذه الصادرات ، واما فى تغير هيكل كل من الصادرات والواردات السلعية معا ٠

لذلك فانه يمكن اعتبار التغير فى نسبة صادرات السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع من جملة الصادرات السلعية أحد المؤشرات طردية الدلالة عن الاتجاه الانمائى ٠ ويأخذ هذا المؤشر الصياغة التالية :

قيمة صادرات السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع
جملة قيمة الصادرات السلعية

ويمكن استخراج مؤشر ذى دلالة عكسية على أساس الافادة من العلاقة الدالية التى تربط بين هذه الظاهرة وبين النمو الاقتصادى على النحو التالى :

قيمة صادرات الحاصلات الزراعية والمواد الاولية
جملة قيمة الصادرات السلعية

ويكون هذا المؤشر خاضعا لتحفظات تشبه تلك التى نوهنا عنها بالنسبة لسابقه ٠ فقد يرجع تغير النسبتين الى نقص أسعار الصادرات من الحاصلات الزراعية والمواد الاولية ، أو الى نقص الكميات المصدرة منها لاسباب خارجية (٩) ، أو الى زيادة أسعار الصادرات من السلع نصف المصنوعة

(٩) يلاحظ أن نقص قيمة ومقدار الصادرات من الحاصلات الزراعية والمواد الاولية دون تغير قيمة ومقدار الصادرات من السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع يؤدى الى نقص نسبة الاولى وزيادة نسبة الثانية من جملة الصادرات السلعية . هذا ، الا عندما تنعدم الصادرات من النوع الثانى تماما ، اذ تظل الصادرات من المواد الاولية والحاصلات الزراعية عندئذ ١٠٠٪ من جملة الصادرات رغم تناقص قيمتها ومقدارها . ويلاحظ أنه اذا لم يكن نقص قيمة ومقدار الصادرات من المواد الاولية والسلع الزراعية راجعا الى نقص الانتاج منها ولا الى سياسات سعرية أو تجارية أو صرفية جديدة ، فانه من المرجح أن يكون راجعا الى تزايد استخدامها فى احداث مزيد من الناتج المحلى النهائى أو نصف المصنوع ، الامر الذى يعبر عن اطراد النمو ٠

والتامة الصنع دون زيادة كمياتها · وفى جميع هذه الحالات لا يمكن أن يكون لتغيرات هاتين النسبتين أية دلالة عن اتجاه انمائى ·

ويمكن القول بوجه عام أن التغير فى كل من قيمة ومقدار الصادرات من السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع يجب أن يكون مطلقا ونسبيا لكى تصبح له دلالة عن الاتجاه الانمائى ، وعلى أن يصاحب ذلك تغير نسبى على الاقل فى مقدار وقيمة الصادرات من الحاصلات الزراعية والمواد الاولية · وبالمثل يكون التغير المطلق والنسبى فى قيمة ومقدار الصادرات من الحاصلات الزراعية والمواد الاولية اذا ما صاحبه مجرد تغير مطلق فى النوع الآخر من الصادرات ذا دلالة ترتبط بالنمو الاقتصادى أيضا .

واذا كان تغير أى من المؤشرين السنويين الاول والثانى فى الاتجاه الموافق ينم عن تقدم درجة النمو الاقتصادى ، فان تغير المؤشرين معا فى الاتجاه يمكن أن يعبر عن حدوث النمو بمعدل أكبر وأكثر فاعلية مما لو اقتصر التغير على قراءة أحد المؤشرين فقط .

وقد يقال أن هذه التغيرات لا تقع الا فى الاجل المتوسط على الاقل باعتبارها نتيجة لتغير تكوين الناتج القومى الذى ينتسب الى مجموعة التغيرات الهيكلية · ويمكن اكتشاف ما فى هذا القول من مبالغة اذا ما اتضح أن مجرد زيادة قيمة ومقدار الواردات من المواد الخام و السلع نصف المصنوعة مع بقاء باقى الواردات السلعية على حالها ، أو نقص صادرات السلع الزراعية والمواد الاولية مع بقاء باقى الصادرات السلعية على حالها يشكل ــ فى تقديرنا ــ دلالة اتجاهية عن النمو طالما لم يكن أى منهما نتيجة لاساليب سعرية او تجارية ·

٣ ــ المركز النسبى لصادرات وواردات الخدمات :

تكون الصادرات السلعية الجانب الاكبر من صادرات البلاد المتخلفة بينما يتضاءل مركزها النسبى فى البلاد المتقدمة حيث تشكل صادرات الخدمات نسبة كبيرة من جملة الصادرات · ويعطى هذا دلالة عن تزايد النسبة التى تشكل قيمة صادرات الخدمات من جملة قيمة الصادرات مع اطراد النمو الاقتصادى · ويمكننا أن نستنتج أن التغير فى النسبة التى تكونها صادرات الخدمات من جملة الصادرات يكون له دلالة طردية عن حدوث نمو اقتصادى اتجاهى · ومعنى هذا أن تزايد النسبة سوف ينم عن اطراد النمو الاقتصادى ، كما أن ثباتها وتراجعها يعبران عن جمود اقتصادى ، أو على الاقل عن عدم حدوث تأثير فى هذا الاتجاه بالذات، اذا ما أكدت المؤشرات الاخرى حدوث النمو بالفعل ·

ويمكن أن يأخذ هذا المؤشر الصياغة الاتية :

قيمة صادرات الخدمات (تأمين ــ نقل ــ تعليم .. الخ)
جملة قيمة الصادرات (السلعية والخدمية معا)

وقد يؤدى اطراد النمو الاقتصادى بدلا من ــ أو بالاضافة الى ــ تزايد نسبة صادرات الخدمات من جملة الصادرات ، الى تناقص نسبة واردات الخدمات من جملة الواردات · ويكون لتناقص هذه النسبة أحد دلالتين :

أما زيادة الاعتمـــاد على الامكانيات المحلية لتعويض النقص فى واردات الخدمات وهو ما يعكس نموا اقتصاديا حقيقيا ، وأما نقص مقدار الخدمات التى ينتفع بها المواطنون بمقدار النقص فى وارداتها دون تعويض محلى ، ومن ثم يكون التغير على حساب انفخاض مستويات المعيشة . ومن ناحية أخرى قد يرجع تناقص نسبة واردات الخدمات من جملة الواردات الى زيادة قيمة الواردات السلعية بنسبة أكبر من الزيادة الطارئة على قيمة واردات الخدمات، الامر الذى يتطلب العودة الى مؤشرات الواردات السلعية كوسيلة لمواصلة التحليل · ولعله يمكن التعرف بصورة أو بأخرى على أسباب دلالة التغير النسبى فى قيمة واردات الخدمات عن طريق دراسة الظروف المحيطة ·

وعلى ذلك يمكن القول أن تناقص نسبة واردات الخدمات من جملة الواردات ينبىء فى بعض الحالات عن اطراد النمو الاقتصادى · ويكون هذا المؤشر ذا دلالة عكسية ويأخذ الصياغة الاتية :

قيمة واردات الخدمات
جملة قيمة الواردات

وفى جميع الاحوال تكون الزيادة المطلقة فى قيمة صادرات الخدمات ، وخاصة اذا ما تأيدت بزيادة نسبية ، معبرة عن اتجاه انمائى ، بعكس النقص النسبى والمطلق فى قيمة واردات الخدمات الذى يحتاج الى مزيد من البحث للتعرف على مدى ارتباطه بالاتجاه الانمائى ·

٤ ــ موقف ميزان المدفوعات :

رأينا ان الزيادة النسبية والمطلقة فى واردات المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والمعدات الآلية تعبر عن اتجاه انمائى اذا ما صاحبها نقص نسبى فى واردات السلع الاستهلاكية النهائية . ورأينا أيضا أن الزيادة النسبية والمطلقة فى صادرات السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع تعبر عن نفس الشىء اذا ما صاحبها نقص نسبى فى صادرات المواد الاولية والسلع الزراعية · ثم رأينا

أيضا أن النمو الاقتصادى يمكن أن يعكس ذاته فى زيادة صادرات الخدمات أو نقص وارداتها أو كليهما معا من الناحيتين النسبية والمطلقة(١٠) .

ونود أن نلفت النظر الى أن هذه التغيرات لا يمكن أن تحدث جميعا فى وقت واحد الا بعد أن يتجاوز المجتمع النامىنقطة الانطلاق · والارجح أن هذه التغيرات تسجل ظهورها بصورة متعاقبة ، اى أنها تظهر تباعا وفى أعقاب بعضها البعض ، بحيث تكشف عن اطراد الاتجاه الانمائى . واسترشادا بما تعلمنا اياه نظريات التنمية الاقتصادية ، يمكننا ان نقرر ما يشبه اليقين أن الترتيب الذى تأخذه هذه التغيرات فى ظهورها يكون على النحو التالى :

١ ـ تزايد واردات المعدات الالية والسلع نصف المصنوعة والمواد الاولية ·

٢ ـ استمرار التغير الاول مع تناقص صـــادرات المواد الاولية والســـلع الزراعية ·

٣ ـ تناقص واردات السلع الاستهلاكية النهائية بدرجة أقل من أن تحجب أثر التغيرين الاول والثانى على ميزان المدفوعات ·

٤ ـ تزايد صادرات السلع نصف المصنوعة بالتدريج مع استمرار كل من التغيرات السابقة بصورة أو أخرى ·

٥ ـ بدء تناقص واردات الخدمات واستمرار التغيرات السابقة أيضا ·

٦ ـ بدء تزايد صادرات السلع الاستهلاكية وحدوث تغيرات هيكلية فى حركة المتغيرات السابقة دون تغير فى اتجاهها ·

٧ ـ بدء تزايد صادرات الخدمات أيضا ·

ويكون للتغيرين الاول والثانى أثرسلبى مباشر على ميزان المدفوعات ومن ثم يزداد العجز فيه · ويستمر تزايد عجز ميزان المدفوعات على الرغم من أثر

---

(١٠) يرتبط وجود الاستعمار بشكله التقليدى بتغير حركة التجارة الخارجية الخاصة بالمجتمع بصورة يمكن أن تعطى دلالة من النمو الاقتصادى وفقا للمؤشرات المقترحة . ومن ذلك زيادة الواردات اللازمة لبناء القواعد العسكرية وزيادة حجم السلع والخدمات التى تقدم لقـوات الاحتلال وتعتبر من بين بنود الصادرات . المشكلة هنا هى أن هذه التغيرات تكون قاصرة على فترة الاستعمار وتنتهى بانتهائه ، كما أن نمو الانتاج القومى خلالها يتركز فى جوانب معينة دون غيرها . وعلى أى حال تستطيع المؤشرات المقترحـة أن توضح هـذا الموقف اذ تتغير دلالاتها بصورة طردية خلال فترة الاستعمار ثم تتدهور بمجرد انتهائها .

التغيرين الثالث والرابع · ولا يتعرض موقف ميزان المدفوعات للتحسن الا اذا كان تأثير التغيرين الخامس والسادس بقدر كاف ، واطردت حركة التغيرين الثالث والرابع أيضا . ولعله من المتعذر أن يسجل التغير السابع ظهوره بصورة تلقائية الا اذا كان المجتمع قد جاوز نقطة الانطلاق بالفعل ، وعندئذ يبدأ التحسن الحقيقى فى ميزان المدفوعات الا اذا ماخضع المجتمع لظروف طارئة تضطره الى زيادة مدفوعاته الخارجية بصورة لا قبل له بها ·

لذلك يمكن القول أن تزايدالعجز فىميزان المدفوعات يكون دليلا اضافيا على تحقق الاتجاه الانمائى الذى تعكسه الحركة الطردية فى قراءة المؤشرات السابقة . فاذا لم يتغير موقف ميزان المدفوعات فى الوقت الذى تتناقص واردات السلع الاستهلاكية وتتزايد صادرات السلع نصف المصنوعة وغير ذلك أصبح من المرجح أنهذه التغيرات تأخذ مجراها على حساب مستوى معيشة المواطنين ومتوسط الدخل الحقيقى للفرد ·

٥ ــ نصيب الفرد من التجارة الخارجية :

قدمنا أن النمو الاقتصادى يؤدى الى تناقص واردات الخدمات والى تناقص بعض أنواع الواردات السلعية والصادرات السلعية أيضا . وأشرنا أيضا الى أن هذا يصاحبه تزايد فى كل من الصادرات السلعية والخدمية وتزايد بعض أنواع الواردات السلعية أيضا ·

ويمكننا أن نضيف أن قيمة الزيادة فى الصادرات والواردات تفوق خلال جميع مراحل التنمية الاقتصادية قيمة النقص الذى يطرأ عليها ، نظرا لان تأثير العوامل الايجابية يجاوز أثر العوامل السلبية فى هذا الميدان · ومع اطراد النمو الاقتصادى بعد حدمعين تبدأ واردات سلع الاستهلاك فى التزايد من جديد تحت تأثير الارتفاع المطرد فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ·

لذلك يمكن القول بوجه عام أن النمو الاقتصادى يتضمن ــ بالاضافة الى مختلف التغيرات السابق الاشارة اليها ــ ميل اجمالى أرقام التجارة الخارجية الى التزايد · ويحدث هذا وفقا لما تؤكده الدراسات المتخصصة فى التنمية الاقتصادية بمعدل يفوق معدل تزايد السكان ، بحيث ينتهى الامر الى تزايد نصيب الفرد من التجارة الخارجية (١١) .

---

(١١) من البلاد المتخلفة من يفتقر أيضا الى احصاءات التجارة الخارجية المنتظمة ، بحيث يتعذر أن تؤخذ حركات التجارة الخارجية فيها كمؤشرات ذات دلالة عن النمو الاقتصادى . ويبدى الدكتور عبد الرازق حسن أن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تقدم نموذجا فريدا لهذه البلاد حيث يتعذر التعرف على القيمة والحجم الحقيقيين للصادرات والواردات من السلع المختلفة وفقا للاقرارات والمستندات الجمركية . ويمكن اضافة هونج كونج وجبل طارق وغيرهما من مناطق التجارة الحرة الى مجموعة البلاد التى لا تصور سجلاتها الجمركية حقيقة حركة التجارة الواردة والصادرة لاسباب عدة منها المنافسة الشديدة بين المصدرين وبعضهم البعض والمستوردين وبعضهم البعض أيضا ، وعدم اكتراث السلطات الجمركية باجراء الحصر الواجب=

وتتيح لنا هذه الحقيقة مؤشرا اتجاهيا اضافيا للنمو يتمثل فى نصيب الفرد من اجمالى أرقام التجارة الخارجية · ويكون هذا المؤشر ذا دلالة طردية عن الاتجاه الانمائى ، ويأخذ الصياغة التالية:

$$\frac{\text{جملة قيمة الصادرات والواردات السلعية والخدمية}}{\text{عـــدد الســـكان}}$$

٦ ـ نسبة المشتغلين من السكان :

يرتبط اطراد النمو الاقتصادى بزيادة نسبة المشتغلين من السكان من سنة لاخرى · وعلى ذلك يمكن أخذ هذه النسبة كمؤشر ذى دلالة طردية عن اتجاه النمو · غير أن تزايد نسبة المشتغلين من السكان قد يتضمن زيادة درجة البطالة المقنعة ، نتيجة لالتزام الدولة بتشغيل المؤهلين مثلا ، أو لتزايد عدد العاملين فى بعض القطاعات دون تزايد الناتج الحقيقى منها بسبب انعدام مرونة انتاجها بعد الحد القائم لسبب أو لاخر · لذلك فان دلالة هذا المؤشر يجب ألا تؤخذ منفردة على أنها ذات وزن كبير فى هذا الصدد · وبتعبير آخر يجب أن تقرأ دلالة هذا المؤشر فى ضوء ما تكشف عنه المؤشرات الاخرى من نتائج ·

ويأخذ هذا المؤشر الصياغة التالية :

$$\frac{\text{جملة عدد المشتغلين من الجنسين}}{\text{عـــدد الســـكان}}$$

٧ ـ نسبة المشتغلين بالزراعة من السكان :

تتميز البلاد المتخلفة الزراعية بارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة من السكان وانخفاض كفاءة الاستغلال الزراعى بالمقارنة بنظيره فى البلاد المتقدمة. ويترتب على هذا أن تنخفض انتاجية العمل فى القطاع الزراعى بشكل واضح ، يتمثل عادة فى انخفاض ما تسهم به الزراعة فى تكوين الدخل الاهلى عما تسهم به فى تحقيق العمالة البشرية · وبتعبير آخر تكون نسبة ما تحققه الزراعة من الدخل الاهلى أقل من نسبة المشتغلين بالزراعة من السكان (١٢) .

= وضآلة الوعى بأهمية احصاءات التجارة الخارجية .. الخ . ويمكن القول أن مشكلات النمو الاقتصادى لا تحتل مكانا يعتد به فى هذه المناطق بعكس الحال فى غالبية البلاد المتخلفة التى استقلت حديثا . لذلك قد يكون من المستحسن استبعاد البلاد المشار اليها كاليمن وغيرها من نطاق هـذا البحث .

(١٢) Gunnar Myrdal, Prospects for an International Economy; pp. 464. Also B. Higgins, Economic Development, pp. 14 - 15.

وباطراد النمو الاقتصادى تتزايد نسبة المشتغلين بالصناعة وبخاصة التحويلية والتجميعية . وقد يتحقق هذا فى أول الامر على حساب نقص درجة البطالة العامة بحيث ينعكس اتجاهيا فى زيادة نسبة المشتغلين من السكان بوجه عام . وعندئذ قد تكون زيادة نسبة العاملين بالصناعة غير مصحوبة بنقص نسبة المشتغلين بالزراعة . غير أن استمرار النمو الاقتصادى لابد وأن يقترن بزيادة سرعة التشغيل فى الصناعة عما يمكن أن يتحقق فى القطاع الزراعى . ويتبلور هذا عندئذ فى تزايد نسبة المشتغلين بالصناعة مع تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة وتزايد نسبة المشتغلين من السكان بوجه عام (١٣) .

وبذلك يمكن اعتبار تزايد نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة التجميعية والتحويلية من السكان دليلا على حدوث نمو اقتصادى اتجاهى ، حتى ولو لم يطرأ تغير ما على نسبة المشتغلين فى الزراعة من السكان (١٤) . أما فى الاجل المتوسط فان الدلالة الانمائية لا تكتمل الا اذا صاحب تزايد نسبة المشتغلين فى الصناعة تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة من السكان .

وقد يكون من المستحسن ــ اذا ما توافرت الاحصاءات التى يمكن الاعتداد بصحتها ــ أن يستخرج المؤشر على أساس نسبة العاملين فى الصناعة التجميعية والتحويلية من ناحية وفى الزراعة من ناحية أخرى من جملة عدد المشتغلين وحدهم بدلا من جملة عدد السكان جميعا . وعندئذ يكون لاى تغير ايجابى فى النسبة الاولى وسلبى فى النسبة الثانية دلالة انمائية .

ولعله من غير المتوقع أن تقترن هذه التغيرات بنقص فى النسبة العامة للمشتغلين من السكان ، اذ أن نقص هذه النسبة الاخيرة يرتبط عادة اما بتدهور الاقتصاد القومى أو تعرضه لنوع من الكساد الشامل ، واما بتعرض أسلوب الانتاج الفنى المستخدم لتقدم جذرى مفاجىء بصورة غير مألوفة خلال تطور المجتمعات المتخلفة .

ولعل الاستثناء الوحيد الذى يمكن ادخاله على دلالة هذا المؤشر هو أن يكون التغير فيه نتيجة لاخذ الحكومة بسياسة حكيمة فى توظيف الايدى العاملة لتحقيق أغراض اجتماعية ، بغض النظر عما يترتب عن هذا من نقص الانتاجية الحدية للعمل اذا لم يصاحب هذه السياسة نمو فى الاصول الرأسمالية المنتجة

---

(١٣) لا ينبغى لنا أن نستنتج أن النمو الاقتصادى يمكن أن يؤدى الى أن تتجاوز نسبة ما تحدثه الزراعة من الدخل الاهلى نسبة المشتغلين بالزراعة من السكان ، اذ تظل النسبة الثانية أعلى من النسبة الاولى حتى فى البلاد المتقدمة التى يتضمن هيكلها الاقتصادى قطاعا زراعيا . غير أنه لا جدال فى أن النمو الاقتصادى يؤدى الى اقتراب النسبتين من بعضهما بشكل ملحوظ ، بينما يظل الفارق بين النسبتين كبيرا فى البلاد المتخلفة .
Gunnar Myrdal, Op. cit.

(١٤) يحدث هذا اذا ما ازدادت العمالة فى قطاع الزراعة وقطاعى التجارة والخدمات بمعدل يساوى معدل تزايد السكان ، بحيث تعتمد العمالة الاضافية فى قطاع الصناعة التجميعية والتحويلية على امتصاص جانب من البطالة القائمة .

وتقدم فى أسلوب الفن الانتاجى المستخدم ٠ وعندئذ يكون من المبالغة الاسترشاد بقراءة هذا المؤشر فى التعرف على اتجاهات النمو الاقتصادى فى المجتمع ٠

ويأخذ هذا المؤشر الصياغتين التاليتين :

$$\frac{\text{عدد المشتغلين من الجنسين فى الصناعة التحويلية والتجميعية}}{\text{جملة عدد المشتغلين من الجنسين}}$$

وصياغة ذات دلالة عكسية تعبر عنها النسبة :

$$\frac{\text{عدد المشتغلين من الجنسين فى الزراعة (أو الاستخراج) (١٥)}}{\text{جملة عدد المشتغلين من الجنسين}}$$

٨ ــ نصيب الفرد من الدخل الاهلى :

يشكل تزايد نصيب الفرد من الدخل الاهلى أحد النتائج التى يتمخض عنها اطراد النمو الاقتصادى ٠ وبرغم ما سبقت الاشارة اليه من قصور فى حساب الارقام الخاصة بالناتج القومى والدخل القومى فى البلاد المتخلفة ، فقد يقدم تزايد نصيب الفرد من الدخل الاهلى دلالة اضافية عن تحقق الاتجاه الانمائى ، اذا ما نظر اليه فى ضوء دلالة بقية المؤشرات ٠ هذا ، بطبيعة الحال اذا ظل أساس الحساب واحدا من عام لآخر . ويأخذ هذا المؤشر صياغة تعبر عنها النسبة التالية :

$$\frac{\text{قيمة الدخل الاهلى النقدى}}{\text{عـــدد الســـكان}}$$

وقد يكون من المستحسن أن يحتسب نصيب الفرد من الدخل الاهلى على أساس عدد المشتغلين فقط ، أى بعد استبعاد غير المشتغلين من تعداد السكان ٠ ويقدم هذا المؤشر المعدل دلالة عن التغير فى قيمة الانتاجية المتوسطة للمشتغل نتيجة لاطراد النمو (١٦) ، وهو يأخذ صياغة تعبر عنها النسبة التالية :

$$\frac{\text{قيمة الدخل الاهلى النقدى}}{\text{عدد المشتغلين من السكان}}$$

---

(١٥) ينطبق التحليل الخاص بهذا المؤشر بصورة أو بأخرى على البلاد المتخلفة التى يشكل النشاط الاستخراجى أهم أوجه النشاط الاقتصادى فيها بحيث يحل فيها محل الزراعة فى مجموعة البلاد المتخلفة الزراعية .

(١٦) يقوم هذا المؤشر على أساس ما تتضمنه نظرية الحجم الامثل للسكان من أفكار .

ـ المؤشرات الاتجاهية للنمو الاجتماعى :

اذا كان أسلوب المؤشرات الاتجاهية يمكن أن يتأرجح بين القبول والرفض فيما يتعلق بمتابعة النمو الاقتصادى ، فلعله يحظى بدرجة أكبر من القبول فى مجال متابعة النمو الاجتماعى ٠

فالمعروف أن الاساليب الرياضية قد أكدت نفسها كأداة من أدوات التحليل والدراسة الاقتصادية بدرجة لا يمكن أن تقارن بما هو عليه الحال فى الميدان الاجتماعى ٠ ولم تخضع الدراسات الاجتماعية بعد لاساليب البرمجة الخطية وبحوث العمَليات ، وغيرهما من المستحدثات الرياضية التى أصبحت تستلفت انتباه دارسى العلوم الاقتصادية بصورة مثيرة للقلق والتساؤل ٠

ونقصد هنا بالنمو الاجتماعى حصول كل فرد من أفراد المجتمع على قدر أكبر من الخدمات الصحية والتعليمية ، وتحسن جودة أنواع السلع الغذائية التى يحصل عليها ، وتقدم الظروف الاجتماعية العامة التى تنعكس فى مشاركة المرأة بدور متزايد فى الحياة العامة ٠٠٠ الى غير ذلك ٠

ولسنا ننكر أن النمو الاقتصادى لابد وأن يتضمن نموا اجتماعيا بهذا المفهوم طالما أن زيادة الناتج القومى بمعدل يفوق تزايد السكان ــ وهو ما يعكسه النمو الاقتصادى ــ لا تنصرف الى زيادة السلع المادية فحسب ، بل تمتد الى زيادة الخدمات أيضا ٠ غير أن اهتمامنا بهذا الجانب باعتباره يشكل وجها خاصا من وجوه النمو انما يرتبط بما يحتله من أهمية لدى الدوائر الرسمية والشعبية فى البلاد المتخلفة ، خاصة وأن نمط توزيع هذه الخدمات بين الفئات الاجتماعية يكون فى العادة أكثر عدالة من نمط توزيع الناتج السلعى ٠ وعلى ذلك يمكن القول أن مختلف المؤشرات الاتجاهية للنمو الاجتماعى يمكن ــ اذا ما تغيرت قراءاتها فى الاتجاه الصحى ــ أن تعطى دلالة اضافية عن النمو الاقتصادى أيضا ٠

ونعطى فيما يلى بعض المقترحات لمؤشرات ذات دلالة طردية ، يمكن متابعة اتجاه النمو الاجتماعى على أساسها ٠

١ ــ نصيب الفرد من الاستهلاك الكهربائى بالوحدات ، وتعبر عنه النسبة :

$$\frac{\text{عدد وحدات التيار الكهربائى المستهلكة خلال العام}}{\text{عـــدد الســـكان}}$$

٢ ــ نصيب الفرد من اللحوم والدواجن ، وتعبر عنه النسبة :

$$\frac{\text{مقدرات الاستهلاك الاجمالى من اللحوم والدواجن خلال العام}}{\text{عـــدد الســـكان}}$$

٣ ــ نصيب الفرد من الدقيق الفاخر ، وتعبر عنه النسبة :

مقدار الاستهلاك من الدقيق الفاخر خلال العام
عـــدد الســـكان

٤ ــ عدد الاطباء لكل ألف من السكان ٠

٥ ــ عدد المدرسين لكل ألف من التلاميذ ، ويستحسن أن يستخرج المؤشر لكل مرحلة من مراحل الدراسة على حدة لاغراض التحليل والمقارنة ٠

٦ ــ معدل الحياة الصافى خلال العام الاول للمواليد أحياء ، وتعبر عنه النسبة :

عدد الاحياء من المواليد أحياء فى نهاية العام
عـــدد المواليد أحياء خلال العام

٧ ــ نصيب الفرد من الخدمات الصحية ، وتعبر عنه النسبة :

قيمة الخدمات الصحية والعلاجية خلال العام
عـــدد الســـكان

٨ ــ نصيب الفرد من الخدمات التعليمية ، ويعبر عنه بالنسبة :

قيمة الخدمات التعليمية وخدمات التدريب
عـــدد الســـكان

٩ ــ نصيب الفرد من نفقات المواصلات السلكية واللاسلكية ٠

١٠ ــ نسبة النساء من جملة عدد المشتغلين ، وتعبر عنه النسبة :

عدد النساء المشتغلات
جملة عدد المشتغلين من الجنسين

خاتمة :

ان احصاءات التجارة الخارجية واحصاءات وسائل الدفع واحصاءات السكان تكاد تمثل السلاسل الاحصائية الوحيدة التى يعتد بصحتها فى البلاد المتخلفة · ولعل هذا هوما دفعنا الى اقتراح مؤشرات اتجاهية للنمو الاقتصادى والاجتماعى تنبع أساسا من هذه الميادين الثلاثة . ولا يغيب على القارىء أن المؤشرات المقترحة لمتعطعلى سبيل الحصر ، وأنها لا تعدو أنتكون أهم الامثلة وأكثرها طواعية للاستخدام لاغراض الدراسة والمتابعة فى الواقع .

ولا يسعنا فى ختام هذا البحث الا أن ننبه مرة أخرى الى الطبيعة البدائية لهذه المؤشرات التى تقصر فائدتها عن امدادنا بمعرفة دقيقة عن معدلى النمو الاقتصادى والاجتماعى الحادث والممكن ، الذى لا يمكن احتسابهما الا بالالتجاء الى أسلوب رياضى أكثر دقة · صحيح أن ندرة الاحصاءات فى البلاد المتخلفة ، وما يتطلبه الامر من الاعتماد على التقدير بدرجة كبيرة تقفان دون أن يبلغ الاسلوب الاخير درجة الكمال · غير أنالاسلوب الرياضى يتفوق بالرغم من ذلك على أسلوب المؤشرات المقترح بما يقدمه من نتائج محددة قطعية ، لعلها ــ رغم ما يشوبها من خطأ ــ تكون ذاتفائدة للمخطط فى تقييم أساليب التنمية المتبعة ، وفى اعادة النظر فيها وفقا لما يستوجبه صالح الاقتصاد القومى ·

أما لاغراض متابعة السلوكالعام للاقتصاد القومى واستيضاح اتجاه حركته فى المجتمعات المتخلفة ، فان أسلوب المؤشرات يكاد لايأتيه العيب من أىجانب ، الا اذا لم تحظ النتائج التى يسفر عنها بالقدر الواجب من الدراسة التحليلية الجادة المحايدة · فاذا ما بلغ التشاؤم منا ــ ازاء امكان تحقق هذا الشرط الاخير ــ مبلغه ، تأثرا بما يلازم التخلف من سمات نفسية واجتماعية نعرفها ، فاننا نكون قد تعرضنا للسقوط فى وسط الدائرة المفرغة دون أن نجد الى الخروج منها أى مخرج ، حتى لو اتخذنا من الاسلوب الرياضى دليلا مرشدا ·